Journal Of the Iraqia University (73-8) June (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

الصفات الخبرية عند الشيخ محمد طه الباليساني (١٤١٥هـ) من خلال تفسيره: حسن البيان في تفسير القرآن

كوران جمال محمد-

طالب دكتوراه بجامعة الساليمانية، كلية العلوم الإسلامية، قسم: أصول الدين

العنوان الرئيسي للرسالة: المسائل الكلامية عند الشيخ محمد طه الباليساني (١١٤٥ه) من خلال تفسيره (حسن البيان) دراسة تحليلية مقارنة.

المشرف: الاستاذ الدكتور: بختيار نجم الدين شمس الدين

آخر شهادة: شهادة الماجستر بجامعة القاهرة، قسم: الفلسفة الإسلامية، سنة: ٢٠١٥هـ

Goran jamal mohammed
goranjamal2011@gmail.com

ملخص البحث:

تناولت في هذا البحث رأي الشيخ محمد طه الباليساني في تفسيره "حسن البيان" حول مسألة الصفات الخبرية التي طريق إثباتها هو الخبر الصادق الذي جاء به الكتاب والسنة النبوية الصحيحة، وذكرت آراء العلماء ومذاهبهم في هذه المسألة، وقسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، وفي النهاية ذكرت أهم نتائج البحث.وقد خلص هذا البحث إلى أن الشيخ الباليساني (رحمه الله) يجيز تأويل الصفات الخبرية والآيات المتشابهات، إذا اقتضت الضرورة ذلك، بشرط أن يكون هذا التأويل منسجماً مع المحكمات القرآنية، وموافقاً للأصول العقدية التي تُرَدُّ إليها المتشابهات. كما يشترط أن لا يتعارض التأويل مع القواعد اللغوية المقرّرة، وأن يكون اللفظ القرآني قابلاً للدلالة على المعنى المؤوَّل إليه، كما أشار إلى أن من لم يطمئن قلبه إلى تأويل معين فالأَوْلى له التمسك بالتفويض، دفعًا للوسوسة وصونًا للإيمان من الشكوك.الكلمات المفتاحية: الباليساني، الصفات، التأويل، المتشابهات، المحكم، التفويض

Abstract:

This study examines the position of Sheikh Muhammad Taha Al-Balisani in his exegesis Hasan al-Bayan regarding the issue of divine attributes known through authentic transmitted reports found in the Qur'an and the sound Prophetic Sunnah. The research presents the views and doctrinal schools of leading scholars on this matter. The structure of the study comprises an introduction, a preface, two main sections, and a conclusion that outlines the key findings.The study concludes that Sheikh Al-Balisani (may Allah have mercy on him) permits the figurative interpretation (ta'wīl) of the divine attributes and the ambiguous verses (mutashābihāt) when necessity requires it, provided that such interpretation aligns with the clear and unambiguous verses (muhkamāt) and accords with the foundational tenets of Islamic creed to which the ambiguous texts must be referred. He further stipulates that the interpretation must not contradict established rules of the Arabic language, and that the lexical expression in question must be semantically capable of bearing the intended meaning—whether literally or figuratively. He also emphasizes that, in cases where the heart does not feel at ease with a specific interpretation, it is preferable to adhere to tafwīḍ (consigning the meaning to God), as a safeguard against doubt and to preserve one's faith from misgivings.Keywords: Al-Balisani, divine attributes, ta'wīl, ambiguous verses, muhkam, tafwīḍ.

المقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إقرارا به وتوحيدا، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما مزيدا، أما بعد:فإن علم الكلام يحتل جانبا هاما من العلوم الإسلامية، وما ذلك إلا لأنه العلم المتكفل بإثبات العقائد الإيمانية وإبراز الحجج ودفع الشبه بالأدلة في مواجهة المشككين والمخالفين.ولقد نشأ هذا العلم وتطور في كنف الإسلام وحضارته وارتبط بها أشد الارتباط، وعندما اتسعت دائرة الإسلام ودخلت الأديان والقوميات والل والنحل المختلفة في دين الإسلام، خاض المتكلمون في جدالهم ومناقشاتهم في موضوعات جديدة وافدة على الفكر الإسلامي.وخصوصا عندما ترجمت تراث اليونان وبلاد الفارس إلى اللغة العربية في عهد الدولة العباسية، ومنحت حرية لجميع القوميات والأديان للمناظرات والمناقشات الدينية، عندها شعر المتكلمون بضرورة مواجهة المخالفين من خلال تفسيرات جديدة للمشكلات التي نتجت بسبب انتشار الفلسفة اليونانية والفلسفات الشرقية بين المسلمين بسبب احتكاكهم بالثقافات الأجنبية، وبالتالي حاولوا الدفاع عن العقيدة الإسلامية واستعانوا في هذا السبيل بمختلف الوسائل الممكنة طالما كانت مشروعة استخدامها.ومن أهم المسائل التي دار حولها الخلاف وكثر فيها القيل والقال، مسألة الصفات الخبرية المنسوبة لله تعالى.وسبب ذلك يرجع إلى أنه لما ورد في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية نصوص توهم ظاهرها التشبيه والتجسيم في حقه تعالى، ذهب أكثر المتكلمين إلى أن ظواهر هذه النصوص غير مرادة، لأن في إثباتها –بحسب ظواهرها– تشبيه لله تعالى بالمخلوقات ذوات الأجسام والأجزاء، ومن جهة أخرى فإن هذه النصوص ظنية الدلالة وهي معارضة بدورها لما ثبت بالأدلة العقلية اليقينية التي تؤكد على تنزيهه تعالى عن كل ما يوهم الشبه بالمخلوقين. بينما ذهب آخرون إلى إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه العزيز وما أكده الرسول ﷺفي أحاديثه الشريفة مع اعتقاد تنزيهه تعالى عن كل ما يوهم التمثيل والتجسيم.وهذا البحث محاولة لبيان رأي الشيخ الباليساني حول هذه الصفات الخبرية ومقارنته بكلام المذاهب والفرق الكلامية المشهورة.

والهدف من اختيار هذا الموضوع:

– خدمة تراث أحد أئمة الهدى من علماء العراق المعاصرين وهو الشيخ محمد طه الباليساني (١٤١٥هـ) رحمه الله.

– جمع كلام الشيخ ودراسة آرائه المتناثرة عن مسألة الصفات الخبرية في طيات تفسيره الموسوم ب"حسن البيان في تفسير القرآن" ليسهل الاطلاع عليها والاستضاءة بها.

– رغبة في الوقوف على منهجية علماء الأمة الأجلاء في معالجة المسائل الخلافية، التي كثر حولها الإشكال، وأُثير بشأنها الجدل، وذلك بهدف استجلاء الطريقة الإسلامية الأصيلة في تناول القضايا العقدية والفكرية الشائكة، على نحو يتسم بالعلمية والاتزان، بعيدًا عن مظاهر التعصب المذهبي أو التشنج الشخصي.واقتضت طبيعة البحث تقسيمه بعد هذه المقدمة إلى: تمهيد أعرّف فيه الشيخ محمد طه الباليساني (رحمه الله) بشكل مختصر، ثم يليه مبحثين أشير في الأول: إلى الاختلاف الحاصل بين العلماء والفرق الإسلامية المختلفة حول الصفات الخبرية، والمبحث الثاني: فيه بيان رأي الشيخ الباليساني في هذه المسألة، وبعدها تأتي الخاتمة وأهم النتائج.

تمهيد

في التعريف بالشيخ محمد طه الباليساني (رحمه الله)

اسمه وولادته وحياته ووفاته:

هوالشيخ العلامة المفسر محمد بن الشيخ طه بن الشيخ علي بن الشيخ عيسى بن الشيخ ملا مصطفى (السوراني) الباليساني.ولد في خريف سنة: ١٣٣٦هـ– ١٩١٧م في قرية (باليسان) وهي قرية تقع في شمال شرق (شقلاوة) التابعة لمحافظة (أربيل) وتبتعد عن (شقلاوة) ما يقارب (٢٥كم) تقريبا، ولقب الشيخ بعدة ألقاب منها: الداعي، داماو أي (الفقير)، ئازاد أي (الشخص الحر)، ولكنه اشتهر بين الناس بالباليساني لولادته فيها.قام الشيخ برحلات عديدة في سبيل تحصيل العلوم الشرعية، بدءا بقريته (باليسان) على يد والده الشيخ طه (رحمه الله)، وقرية (سكتان) عند ملا عبد الله السكتاني وملا عبد الله الهرتلي، ثم مرورا بقرية (خه تى) و (زيوه) القريبة من (هرتل) وثم مدينة أربيل، حتى نال الإجازة العلمية على يد أخيه ومربيه فضيلة الشيخ: عمر الباليساني سنة ١٩٣٤م. واستمر بعد ذلك في مواصلة طلب العلم على يد أخيه و كذلك استاذه في مرحلة الصبا (ملا عبد الله السكتاني) حتى سنة ١٩٣٦م.وأصبح الشيخ إماما للجامع الكبير في (باليسان) ثم خطيبا للجامع ومدرسا في مدرسته سنة: (١٩٤٦م).وبعدها انتقل إلى ناحية (بيارة) بطلب من بعض شيوخها سنة (١٩٥١م) وعين إماما وخطيبا في الجامع الكبير ومدرسا في مدرسته، وبقي هناك ثلاث سنوات ثم انتقل إلى أربيل وأماكن أخرى، حتى انتهى به المطاف بالانتقال إلى مدينة بغداد سنة: (١٩٧٧م) وبقي فيها إلى أن توفي (رحمه الله)

سنة: ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م. (١)وقد ترك الشيخ الباليساني (رحمه الله) خلال رحلته ومسيرته العلمية آثارا علمية كثيرة ومتنوعة في مختلف العلوم الإسلامية: كالتفسير، والتجويد، والعقيدة، والفقه، والأصول، والتاريخ، والدعوة والإرشاد، والشعر والأدب.

المبحث الأول آراء المذاهب الإسلامية في الصفات الخبرية

قد أطلق البعض على هذه النصوص "الصفات الخبرية" أو "المتشابهات"، ويقصدون بها الصفات الواردة في القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية الشريفة، والتي لا سبيل لإثباتها إلا بطريق السمع والخبر عن الله، أو عن رسوله (ﷺ)، وهي غير الصفات السبعة أو الثمانية المعروفة عند الأشاعرة والماتريدية، وهذه الصفات الخبرية مثل: الوجه، واليدين، والعينين، والاستواء، والنزول وغيره(٢). وفيما يلي إشارة إلى الخلاف حول الصفات الخبرية عند أهل السنة عموما:

أ- السلف وأهل الحديث: اشتهرت عن السلف في كلامهم عن الصفات الخبرية القول بالإمرار، وذلك بقولهم: أمروها كما جاءت، أو بعبارات أخرى تدل على هذا المعنى، أي عدم الخوض في تفسيرها، وإمرارها كما جاءت.والأمثلة على ما ذلك متواتر عن التابعين وأئمة السلف، حيث نقل الأوزاعي عن الزهري ومكحول (رضي الله تعالى عنهم أجمعين) أنهما كانا يقولان " أمروا هذه الأحاديث كما جاءت"، وقال: ابن عبد البر: " روينا عن مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، ومعمر بن راشد في حديث الصفات أنهم كلهم قالوا: أمروها كما جاءت" (٣). بل روي عن سفيان بن عيينة (رحمه الله) أنه كان يقول: ما وصف الله تبارك وتعالى به نفسه في كتابه فقراءته تفسيره ، ليس لأحد أن يفسره بالعربية ولا بالفارسية"(٤)ونقل ابن قدامة المقدسي عن الإمام الشافعي (رضي الله عنه) التوقف عن الخوض في هذه الصفات والإيمان بها كما جاءت، حيث كان يقول: " آمنت بالله وبما جاء عن الله، على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله"، ثم يقول المقدسي (رحمه الله) في ذكر عقيدة السلف في هذه المسألة: " وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف رضي الله عنهم، كلهم متفقون على الإقرار والإمرار"(٥)وهكذا فقد رأى السلف أن الكلام في الصفات نفيا أو إثباتا يجب أن يكون متوقفا على الشرع ومأخوذا من الكتاب والسنة، ولا خلاف بين أهل السنة جميعا في أن ما ذكرناه حتى الآن: من إمرار النصوص الخبرية كما جاءت عن الله ورسوله (ﷺ) وعدم الخوض في تفسيرها أو تأويلها إطلاقا بل تفويضها إلى الله سبحانه وتعالى هو مذهب السلف.أما الخلاف الحاصل في المسألة فهو حول تفويض السلف، هل هو تفويض للمعنى والكيف، أم إثبات المعنى وتفويض الكيف فقط؟، وذلك لأن معرفة هذه الأمور موقوف على الشرع، والله سبحانه وتعالى أثبت في كتابه الكريم هذه الصفات ولم يخبرنا بأكثر من ذلك، والكلام أو السؤال عن ذلك يعتبر مما لا سبيل إلى علمه ومن الكلام المذموم شرعا، حيث وصف الله تعالى في كتابه من يجري وراء المتشابهات(٦) بأنه من الذين في قلوبهم زيغ ويبتغون الفتنة، و لذلك أنكر السلف على من يسأل عن هذه الأمور واعتبروه صاحب بدعة، ولم يرد عن النبي (ﷺ) وأصحابه من بعده تفسير ذلك جملة وتفصيلا، ويكفينا ما رضي به النبي ﷺ وأصحابه، وهكذا كان عقيدة أئمة السلف أي: إمرارها من غير تفسير ولا تأويل مع نفي التشبيه، وإذا كان هذا عقيدة خير جيل هذه الأمة، فإتباع طريقهم أسلم وأحكم، ويكفينا ما كفاهم. وعلى هذا نستطيع أن نقسم مذهب السلف بعد اتفاقهم على القول بالإمرار إلى قسمين اثنين:

١- التفويض المطلق(٧): وهؤلاء يرون إمرار الآيات الخبرية وعدم التعرض لتفسيرها أو تأويلها لا في الكيفية ولا في المعنى مع التأكيد على التنزيه ونفي التشبيه. وعلى هذا جمهور علماء المسلمين (٨).

فيما يلي بعض الأمثلة على من قال بالتفويض من الأئمة:ما روي عن مذهب الإمام أحمد بن حنبل(رضي الله تعالى عنه) في صفة نزوله تعالى، أو رؤيته تعالى يوم القيامة، وما أشبه ذلك من الأحاديث، أنه يقول فيهم: " نؤمن بها، ونصدق بها بلا كيف، ولا معنى، ولا نرد شيئا منها، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق، ولا نرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١](٩).وابن قدامة نفسه يختار هذا الرأي أيضا في كتابه (لمعة الاعتقاد)، حيث يقول: " كل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن وجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل. وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظا، وترك التعرض لمعناه ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله إتباعا لطريق الراسخين في العلم الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين(١٠)وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧]، يقول " قولهم چآمَنَّا بِهِ چ يدل على نوع تفويض وتسليم لشيء لم يقفوا على معناه" (١١)وإلى هذا ذهب أيضا ابن بطة العبكري، حيث قال بعد أن ذكر بعض النصوص الواردة في الصفات الخبرية، إن هذه الأحاديث تمر كما جاءت، وذلك اقتداء بالأئمة الأكابر الذين قبلوا هذه الأحاديث ولم يخوضوا في تفسيرها " ورأوا أن العلم بها ترك الكلام في معانيها"(١٢)وقال القاضي أبي يعلى بعد أن

ذكر جملة من الصفات الخبرية: " نؤمن بها ، ونصدق بها ، ولا كيف ، ولا معنى ، ولا نرد شيئا منها ، ونعلم أن ما قاله الرسول (صلى الله عليه وسلم) حق إذا كانت بأسانيد صحاح"(١٣)وإمرار النص بهذا المعنى المذكور يتفق عليه جمهور علماء المذاهب الأخرى وهو المقصود من قولهم: والتفويض مذهب السلف، والتأويل مذهب الخلف.ويؤكد هذا القول الإمام النووي بقوله: " اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين، أحدهما: وهو مذهب معظم السلف أو كلهم أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء وأنه منزه عن التجسم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم. والقول الثاني وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تتأول على مايليق بها على حسب مواقعها ..."(١٤).

٢- **إثبات المعنى وتفويض الكيف:**وهؤلاء يردون على القائلين بالتفويض المطلق(١٥)، وقالوا بان النصوص لها معان تليق بجلاله تعالى وعظمة شأنه ولا تشبه بصفات المخلوقين، ولا يفهم من قول السلف: أمروها كما جاءت، تعطيل للمعنى الذي يدل عليه ظاهر النص،بل منهجهم في ذلك هو ما رسمه لهم القرآن الكريم، أي إثبات الوجود وترك الكيف، إثباتا بلا تشبيه وتنزيها بلا تعطيل، أقروا بما دلت عليه الآية من معنى، وتركوا الخوض في ما وراء ذلك من الأوهام، ولم يتشاغلوا بالبحث عن الكيف(١٦)، ولذلك أخطئوا من ذهب من السلف إلى التفويض المطلق. ومن أبرز الأدلة النقلية التي يستدل به هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه، استدلالهم بما روي عن أنس بن مالك ومن قبله عن شيخه ربيع بن عبد الرحمن(ربيعة الرأي) وأم المؤمنين أم سلمة (رضي الله تعالى عنهم جميعا) مع اختلاف يسير في أقوالهم(١٧)، وتفصيل الخبر هو: أن رجلا جاء إلى الإمام مالك بن أنس فقال له يا أبا عبد الله قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فكيف استوى؟ ذكر الراوي بأن الإمام مالك أطرق رأسه حتى علاه الرُحَضاءُ ثم قال: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعا. فأمر به أن يخرج"(١٨). وموضع الإستدلال هو قول الإمام (رحمه الله): بان الإستواء غير مجهول، بمعنى أنه معلوم، وإنما المجهول هو الكيفية.ويقول الشيخ ابن قدامة المقدسي (رحمه الله) بأن مراد الإمام مالك ومن قبله من قولهم: (الاستواء غير مجهول) أي الاستواء معلوم لوروده في القرآن الكريم ولا شك ولا ارتياب عندنا في صدق خبره تعالى، فكان غير مجهول لحصول العلم به(١٩)بينما يرى المدافعين عن الإثبات بان الإمام أراد أن يوضح للسائل بأنهم نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة، وذلك لأن الاستواء له معنى في اللغة العربية وهو معلوم، أما كونه مذكورا في القرآن فهذا بديهي وقد ذكره السائل أثناء سؤاله؟!(٢٠)ولذلك ينتقد الشيخ ابن تيمية القول بأن مراد أئمة السلف في قولهم: (تمر كما جاءت بلا كيف)، لا يتضمن إثباتا للمعنى المفهوم من ظاهر النص، ويعتبر ذلك خروجا عن مقتضى مفهوم النص،حيث قال : " فقولهم: أمِرُّوها كما جاءت. يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظًا دالة على معاني، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن الله لا يُوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أُمِرّت كما جاءت، ولا يقال حينئذ: بلا كيف، إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغوٌ من القول(٢١)وقال الشيخ ابن عثيمين: بأن السلف لا ينفون الكيف عن الله تعالى بشكل مطلق، لأن نفيه مطلقا نفي للوجود، ومعلوم أن لكل موجود كيفية لكنها قد تكون معلومة، وقد تكون مجهولة، وكيفية ذاته تعالى وصفاته مجهولة لنا. ثم يقول: " وعلى هذا فثبت كيفية لا نعلمها ... والحاصل أن نفي الكيفية عن الاستواء مطلقاً هو تعطيل محض لهذه الصفة، لأننا إذا أثبتنا الاستواء حقيقة يجب أن يكون له كيفية، وهكذا يقال في بقية الصفات"(٢٢)وفي النهاية يستدل أصحاب هذا الرأي على صحة مذهبهم بالقاعدة المشهورة: (أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات)، وقد مضى السلف كلهم على أن إثبات ذاته تعالى إثبات وجود لا إثبات كيفية(٢٣)، وهذا الإثبات لا يعني بحال من الأحوال تشبيهه تعالى ببعض مخلوقاته(٢٤)، لأنه ما من موجودين إلا وبينهما قدر مشترك وقدر مميز، ولولا هذا القدر المشترك لما استطعنا معرفة شيء مما غاب عنا، ولا صح لنا أن نقيس المشاهد أمامنا بما غاب عنا(٢٥)، وقد استدل النبي (ﷺ) بهذا القدر المشترك ليخبرنا بما هو موجود في الجنة من ألوان النعيم، وما هو موجود في النار من ألوان العذاب، حيث قال(ﷺ): ((ليسَ في الجنةِ شيءٌ مما في الدنيا إلا الأسماءُ)) (٢٦)، وقال (ﷺ): ((ناركم هذه التي يوقد بنو آدم جزء واحد من سبعين جزءا من حر جهنم)) (٢٧)، ولذلك فإذا قيل وجود الله أو علم الله فهذا لا يعني مشاركته أو مماثلته تعالى لخلقه في وجوده ولا في علمه، لأن التشابه في الأسماء لا يعني التشابه في حقيقة المسميات، لعلمنا بأنه تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، ومن هذا المنطلق يجمع السلف بين التنزيه والتشبيه، فيقولون: إثبات بلا تشبيه وتنزيه بلا تعطيل (٢٨).

ب- الأشاعرة: في الحقيقة هناك اختلاف واضح بين منهج مؤسس المذهب الإمام أبو الحسن الأشعري (رحمه الله) أو الشيوخ الأوائل في المذهب والمتأخرين منهم، حيث ذهب الإمام الأشعري والقاضي الباقلاني ومن في طبقتهما إلى إثبات الصفات الخبرية، بينما لا نجد هذا الأمر عند

المتأخرين.يقول الإمام الأشعري: : " وأن الله استوى على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[طه: ٥]، وأن له سبحانه وجها بلا كيف كما قال : ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأن له سبحانه يدين بلا كيف كما قال سبحانه: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥] وكما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له سبحانه عينين بلا كيف كما قال سبحانه: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]"(٢٩).

وأما الإمام الباقلاني فيقول: " فإن قال قائل: فما الحجة في أن لله عز وجل وجها ويدين؟ قيل لَهُ: قَوْله تَعَالَى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وَقَوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥]. فَأثْبت لنَفسِهِ وَجها ويدين(٣٠)ويرى البعض أن موقف الأشاعرة بدء يأخذ منحا آخر في مسألة الصفات الخبرية مخالفا لما كان عليه الشيخ الأشعري وما أفصح عنه في كتابيه: اللمع والإبانة إبتداء من الباقلاني الذي أثار الجدل بين العلماء حول موقفه من هذه الصفات(٣١)، والحق أن بداية هذه النزعة التأويلية يظهر بشكل خجول عند الباقلاني في بعض كتبه دون بعضه الآخر، حيث نرى على سبيل المثال: يؤول وجهه تعالى بذاته سبحانه فيقول: " قوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، يعني: ذات ربك. وأيضا قوله تعالى ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [القصص: ٨٨]، يعني: ذاته"(٣٢)وهذا ما جعل من بعض الباحثين يعتقدون بأن الإمام الباقلاني كان مع إثبات الصفات الخبرية مثل: الوجه واليدين والعينين في البداية، ثم ذهب إلى تأويلها فيما بعد(٣٣). وربما كان الباقلاني يأخذ بالمنهجين، ويستعمل كل منهما في سياقه الخاص والله أعلم وعلى كل حال فقد تطور المنهج الأشعري بعد طبقة الشيخ الأشعري والباقلاني حتى وصل الأمر في زمن البغدادي والجويني والمتأخرين من المذهب، وقالوا بأن هذه النصوص يؤول ويصرف المعنى الظاهري منه إلى معان أخر تليق بذاته تعالى وترجع إلى الصفات السبع المشهورة عندهم.يقول البغدادي: " وزعم بعض الصفاتية: أن الوجه والعين المضافين إلى الله تعالى صفات له، والصحيح عندنا أن وجهه ذاته، وعينه رؤيته للأشياء"(٣٤).

جـ- الماتريدية: أما بالنسبة للماتريدية فقد تكلم الشيخ أبو منصور (رحمه الله) في (كتاب التوحيد) عن هذه المسالة وأشار إلى أن بعض من يسمع الصفات الخبرية يضيق صدرهم بسبب ذلك، وذلك لأنه يفهم من إضافة هذه الصفات إلى ذاته تشبيهه تعالى بالخلق، ولذلك يقول لهم: بأننا لما علمنا أن الله تعالى منزه من أن يشبهه شيء في ذاته أو في أفعاله، وعلمنا كذلك أنه تعالى متصف بهذه الصفات قبل أن يخلق خلقه في الأزل، فلا داعي إذن لأن نتحرج عند سماعها ، أو نحمل هذه الألفاظ على أوحش وجه مع أن إمكان حمله على الأحسن متاح.ويرى رحمه الله أنه من الأفضل الوقف على ما جاء به التنزيل مع إعتقاد نفي التشبيه عنه تعالى وأنه ليس كمثله شيء، وفي حال تأويل النص وعدم الوقوف عليه يجب أن لا نقطع في تأويله بأن مراده تعالى هذا المعنى(٣٥) دون غيره مع أن احتمال إرادة غيره قائم(٣٦).يقول الشيخ ابو منصور: " وكذلك في كل أمر ثبت التنزيل فيه نحو الرؤية وغير ذلك، يجب نفى الشبه عنه والإيمان بما أراده من غير تحقيق على شيء دون شيء...، قد يفهم من الشاهد من (على) ومن (العرش) ومن (الاستواء) معان مختلفة، لم يجز صرف ذلك إلى أوحش وجه وثمة لأحسن ذلك مساغ، مع ما كان الله يمتحن المكلفين بالوقوف في أشياء، كما جاء من نعوت الوعد والوعيد، وما جاء من الحروف المقطعة، وغير ذلك مما يؤمن المرء أن يكون ذا مما المحنة فيه الوقف لا القطع. والله أعلم "(٣٧).ثم استمر الماتريدية على مذهب شيخهم، إلا أنهم أصبحوا فيما بعد أكثر اهتماما بالتأويل، مع تأكيدهم الدائم على أن مذهب السلف هو: التفويض، ومذهب الخلف هو: التأويل.قال أبو البركات النسفي: " مذهب السلف: أن نصدقها، ونفوض تأويلها إلى الله تعالى مع التنزيه عن التشبيه، ولا نشتغل بتأويلها بل نعتقد أن ما أراد الله تعالى هو الحق. ومذهب الخلف: أن نؤولها بما يليق بذات الله تعالى وصفاته، ولا نقطع بأنه مراد الله تعالى، لعدم دليل يوجب القطع على المراد"(٣٨).

المبحث الثاني رأي الباليساني في الصفات الخبرية

بداية أود أن أشير إلى أن الشيخ الباليساني قد أطلق على هذه الآيات التي فيها ذكر الصفات الخبرية "الآيات المتشابهات"، ثم قسمها إلى قسمين:

أ- قسم لم يوضع لمعان في اللغة: ويقصد بذلك الحروف المقطعة في أوائل السور، مثل: الم،كهيعص، وأمثالهما.

ب- وقسم وضع ليدل على معنى في اللغة:وذلك: كالوجه واليد والاستواء ... الخ.

بعد ذلك أشار إلى أن العلماء اختلفوا في جواز تأويل الحروف المقطعة في أوائل بعض السور إلى صنفين:الصنف الأول: قالوا: لا يجوز تأويلها، لأنها من الآيات المتشابهات التي لا يعلم تأويلها إلا الله.القسم الثاني: ذهبوا إلى جواز تأويلها. وهؤلاء بعد اتفاقهم على جواز تأويل هذه الحروف المقطعة من حروف التهجي، اختلفوا إلى مشارب عديدة في المقصود من الإتيان بها:- فمنهم من قال: إنها أسماء لتلك السور المفتتحة بها، فالتقدير هذه سورة (ألم) وهذه سورة (طس) إلى غير ذلك، ولا مانع لأن يكون للسورة أكثر من اسم.- وقيل أنها إسماء لله تعالى، أقسم الله تعالى بها لتأكيد الخبر الذي يأتي بعدها.- وقيل إنها اسماء للقرآن جيء بها للقسم أيضا.ثم بعد أن ذكر ذلك أبعد هذه الوجوه الثالثة، لأن أسماء الله تعالى وأسماء القرآن والسور كلّها توقيفية، يتوقف إطلاقها على السماع من الشارع، ولم يسمع من الرسول (ﷺ) أنه سمى الله تعالى أو القرآن

أو السور بهذه الاحرف([٣٩])كما أشار الشيخ الباليساني إلى أنه قد قيل: إن هذه الحروف اختصار لأسماء، فكل حرف يشير إلى اسم، ففي (ألم) مثلا: الألف (أنا) واللام (الله) والميم (أعلم)، وهذه أبعد من السوابق، لأن الاختصار لا بد أن تكون له قرينة تعيّن المختصر منه، وإلا فإن جوز الاختصار بدون قرينة تعين المختصر منه فكل شخص يقدر حسب هواه.وقيل للتنبيه، أي لتنبيه الرسول إلى ما يوحى إليه، ويشير إلى أن هذا وإن كان معقولا إلا أنه بعيد، لأن الموضوع الذي يكون للتنبيه إما أن يكون حسب اللغة التي نزل بها، أو حسب الاصطلاح بين المتخاطبين، وعلى التقديرين يكون شيئا معينا، مثل: (ألا) و (هلا) الموضوع للتنبيه لغة، وكذلك ينبغي أن لا تأتي هذه الحروف في كل سورة بنوع يخالف ما في الاخرى غالبا، وقيل: إنها للفصل بين السور، ويرى أن القول بهذا ضعيف أيضا، لأنه لو كانت للفصل للزم أن يؤتى بها في أول كل سورة، كما أن الفصل حاصل بالبسملة، وقيل أوتي بها لأن الافتتاح بها غريب وعجيب، فيجلب آذان الناس إلى استماع ما بعدها، ويرى أن هذا قول حسن ولكن الأحسن في نظره هو ما قاله الجمهور([٤٠]).ثم يبين رأي الجمهور وأنهم قالوا إنها حروف جيء بها لأمرين:الأمر الأول: للدلالة على أن هذا المنزل وحي من الله تعالى، فكأنه قال تعالى: إن هذا القرآن المنزل على محمد مؤلف من نفس الحروف التي تؤلفون أنتم منها خطبكم وأشعاركم، وليس من حروف غريبة عليكم، فإذا لم يكن من الله فلماذا عجزتم من الإتيان بمثله ولو بمثل أقصر سورة منه وأنتم بلغاء العرب وفصحائها، ومحمد أمي لم يمارس الشعر والخطابة قط؟.الأمر الثاني: أن النبي محمد (ﷺ) أميّ والأميّ إنّما يعرف التلفظ بالحروف، ولكن معرفة أسماء الحروف مختصة بالكاتبين والدّارسين والقارئين، فحينما يعبّر محمد عن أسماء هذه الحروف دون وجود أيّ ممارسة منه للكتابة والقراءة فذلك يدلّ على أنّه تعلّم من الله تعالى وأوحي إليه هذا العلم والتعبير([٤١]).أما بالنسبة لرأي الشيخ الباليساني بالنسبة للآيات المتشابهات التي وضعت لتدل على معنى في اللغة (أي الصفات لخبرية) **والتي هي موضوع هذه الدراسة**، فإن الشيخ محمد طه الباليساني يشرح موقفه على ضوء الآية الكريمة في سورة (آل عمران) والتي لها علاقة مباشرة بموضوع بحثنا والتي يكثر ذكرها عادة في هذه المسألة، وهي قوله تعالى:﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران: ٧].فذكر الباليساني: أن العلماء قد انقسموا في تفسير هذه الآية إلى طائفتين:- طائفة قالوا: بان هذه الآيات لا يجوز تأويلها، وهذا رأي من يقف على قوله سبحانه: (إلا الله) فيفيد أنه لا يعلم تأويلها إلا الله تعالى، ولا يجوز للعبد الخوض فيه لأنه سرّ من أسرار الله تعالى في القرآن.سيّما وقد ذم الله تعالى الذين يتبعون تأويلها ووصفهم بأن في قلوبهم زيغ، **والزيغ هو الميل والبعد عن الحقّ**، وهذا هو مذهب السلف، ولكنه يرى بأن هذا ليس مذهب كل السلف، لأن كثيرا منهم ذكروا لها معاني وأولوها؟.- وطائفة أخرى قالوا: يجوز تأويلها، وذكر أن هذا هو مذهب الخلف وكثير من السلف، ويستدلون على ذلك بالآية الكريمة ذاتها لكنهم لا يقفون على قوله: (إلا الله) بل يعطفون عليه: (والراسخون في العلم)، فتفيد الآية أن الراسخين في العلم يعلمون تأويلها أيضا. وإن الله تعالى لم يذم من يتّبعون تأويلها مطلقا، بل ذم الذين يتّبعون تأويلها إلى معان يفتنون بها الناس ويبعدونهم بها عن دينهم فيؤولونها حسب أهوائهم وحسب ما يوافق مذهبهم الفاسد، وإلى معان لا يتفق مع الأصل المحكمات التي هن أم الكتاب والمرجع الذي يجب أن يردّ المتشابهات إلى مدلولاتها ومقتضياتها، وبذلك يضلّون ويضلّون أناسا عن مقاصد الشرع وأحكام الإسلام وقواعده وعقائده الثابتة.ومثّل لهؤلاء المنحرفين عن جادة الحق والصواب: بالفلاسفة والباطنين، أما الفلاسفة فيحمّلون آيات القرآن على معان بعيدة عن روح الإسلام ويصرفونها عن ظاهرها الواضح المبيّن، كتفسيرهم للنار في قوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَانَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾[الأنبياء: ٦٩]. فيقولون معناه: قلنا لغضب نمرود كن بردا وسلاما على إبراهيم، لأنهم يؤولون جميع معجزات الأنبياء التي خرقت نواميس الطبيعة إلى ما يوافق مقتضى الطبيعة، لأنهم يزعمون أن قدرة الله تعالى لا تقدر على أن تصرف الأشياء عن مقتضى طبيعتها، فلا يمكنها أن تجعلى النار باردة – تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا-.وكذلك الباطنية(٤٢) يصرفون الآيات عن ظواهرها ومدلولاتها إلى معان تخالف ما ثبت في محكمات الآيات، وقصدهم من ذلك نبذ الأحكام الدينية وتعطيلها والخروج عن التكاليف الشرعية، فمثلا يفسرون قوله تعالى: ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾[النساء: ٣٦]. فيقولون: الجار ذي القربى يعني: القلب، والجار الجنب هو الطبيعة، والصاحب بالجنب هو العقل المقتدي بالشريعة، وابن السبيل هو الجوارح المطيعة لله تعالى(٤٣).وقد ذكر تفصيل مذاهب الناس في تفسير الصفات الخبرية الموجودة في آيات القرآن الحكيم، بين من يحمّل آيات القرآن كلها على ظاهرها ولا يؤول شيئا منها ويفسرها تفسيرا حرفيا، وهم ألئك الذين وقعوا في تجسيم الله تعالى وسمّوا: المجسمة، وبين من يصرّف القرآن كله عن ظاهره، ويقولون ليس المراد بالقرآن ظاهره، بل يراد به معان لا يفهمها إلا بعض الخواصّ وهم الباطنية، ومنهم من يصرف كلّ آية تصطدم مع قواعد مذهبه إلى ما يلائم مذهبه وينسجم معه، وهم الفلاسفة والمتعصبون في المذاهب، ومنهم من يأخذ بظاهر الآيات ويأخذ بما يفهم منها من الأحكام، ثم يستخرج منها رموزا وإشارات إلى معان لطيفة لا تخالف أصل الدّين ولا تصطدم مع قواعد الإسلام

وأحكامه، وهم أهل التصوف(٤٤).ثم تكلم الشيخ الباليساني عن الحق في هذه المسالة وما يختاره ويعتقده بقوله:"ومنهم من يفسّر القرآن كما يقتضيه ظاهر اللفظ العربيّ، ولا يؤوله إلا لداع إلى ذلك من عقل أو نقل قطعيين، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، ومشى عليه الصحابة والتابعون، وهذا هو الحق والواجب اتّباعه. فإن القرآن نزل هداية للناس أجمعين فلا يعقل أن يراد منه ما يخفى إلا على بعض الخواصّ من الناس كما يدّعيه الباطنيّون، وليس من المعقول أيضا أن لا يكون في هذا الكتاب البليغ ما يراد منه غير ظاهره من المجاز أو الكنايات أو الإستعارات أو غير ذلك ممّا يورّث الكلام رونقا وجمالا كما يدّعيه أهل الظاهر " – التجسيم–(٤٥)وفيما يتعلق بموقفه تجاه أهل التصوف فأشار في كلامه إلى أنهم إن أرادوا إظهار لطيفة تؤخذ بدليل الإشارة بعد الأخذ بظاهر الآية والالتزام بما فيها من الأحكام والعقائد فلا مانع من ذلك، ولكن يجب أن يسدّ هذا الباب ايضا لئلاّ ينجرنا إلى فتح الباب والخروج عن مالتزمه المعنى الظاهر، كدلالة الاقتضاء ومفهوم المخالفة وفحوى الخطاب، وغير ذلك من الدلالات التي احتجّ بها علماء الأصول والتي هي من مقتضى اللغة وليس خارجا عنها(٤٦).وفيما يتعلق باختلاف موقف السلف وعلماء الخلف تجاه هذه القضية، فإن الشيخ الباليساني يؤكد على القول المشهور عند المتكلمين: (موقف السلف أسلم، وموقف الخلف أحكم). ويستدل لكلامه بالزمان الذي عاشوا فيه، فالسلف الصالحين عاشوا في أمة ثابتة على دينها، راسخة في عقيدتها لهم قلوب صافية خالية من الشكوك والأوهام، فلم يخوضوا في التوغل في الأمور، ولم يكونوا بحاجة إلى الخوض فيما لم يظهر معناه من آي القرآن، سيما وأن تلك الآيات لم تتعلق بأحكام العباد ولا حاجة من حوائج الناس، فلم يتصدّوا لتأويل هذه المتشابهات وفوضوا علمها إلى الله تعالى مخافة أن يقعوا في خطأ، ولذلك فمذهبهم أسلم.وأما الخلف فجاؤوا في زمان دخلت الفلسفة بين المسلمين وانتشرت العقائد الفاسدة بينهم، وكثر المنحرفون عن المنهج القويم والصراط المستقيم، فكانوا يثيرون الجدال في المتشابهات ويتمسكّون بها في ترويج أباطلهم ويؤولونها حسبما يريدون، فما كان لهم أن يقولوا: أن هذا مما استأثره الله تعالى بعلمه، كيف وأنّه كتاب جاء ليخاطب الناس كافة لا لمجرد التعبد بتلاوته، بل لفهمه والعمل به، فكيف يكون الخطاب بما لا يفهم(٤٧).وهذا الراي الذي نص عليه الشيخ الباليساني هنا، يتوافق مع ما قاله الامام أبو حنيفة (رحمه الله) سابقا حينما سئل: كيف تتكلمون في مسائل لم تتكلم الصحابة فيها؟ فأجاب: إنما مثلهم كأناس ليس بحضرتهم من يقاتلهم فلم يحتاجوا إلى إبراز السلاح، ومثلنا كأناس بحضرتهم من يقاتلهم فاحتاجوا إلى إبراز السلاح"(٤٨).وإجابة على سؤال قد يطرحه البعض بقولهم: كيف نفرّق بين التأويل السائغ وتأويل الفاسد؟ أشار الشيخ الباليساني إلى أن أهل الحق اشترطوا لصرف الآيات عن ظواهرها وحملها على معان خلاف الظاهر أحد الأمور الآتية: الأول: أن يتحمّل اللفظ ذلك المعنى المصروف إليه حقيقة أو مجازا وتوجد قرينة تصرّف اللفظ عن الظاهر وتمنع إرادته.الثاني: أن يشهد له شاهد من الكتاب أو السنة نصا أو إلتزاما.الثالث: أن يؤخذ بظاهره، ثم يستنبط منه معنى لطيف، فيقال أما ظاهره فهكذا، فيذكر له معنى لطيفا ينسجم مع لفظ الآية ومقتضى قواعد الدّين وما ثبت من الآيات المحكمات التي هنّ أم الكتاب.وبدون أحد هذه الشروط فهو صرف للقرآن عن الأحكام ويفضي أخيرا إلى هدم الإسلام وقواعده وعقائده(٤٩).*

نماذج من تأويل الشيخ الباليساني في تفسيره حسن البيان:_ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]قال الشيخ: " فإنك بأعيننا أي: محفوف برعايتنا وحفظنا ونعصمك منهم، ودم على دعوتك وإنذارك وتبشيرك"(٥٠)_ وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٤]، قال: "أي تجري السفينة على الماء برعايتنا وحفظنا وفعلنا"(٥١)_ وقال في تفسيره لقوله سبحانه: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، " أي: وجاء أمر ربك بالحساب"(٥٢)وفي تفسير قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، قال: " معناه استوى عليه استواء يليق به وهذا عند السلف، وعد الخلف معناه جاء بمعنى استولى، وكلا المعنيين يفيد استلام الحكم على الكون تكوينا وتشريعا، فلذلك أنزل الكتب وأرسل الرسل"(٥٣).

الخاتمة

_ تبين من خلال هذا البحث أن الشيخ الباليساني (رحمه الله) يرى جواز تأويل الصفات الخبرية أو الآيات المتشابهات التي وضعت لتدل على معنى في اللغة إذا دعت الحاجة إلى ذلك، شريطة أن يتفق هذا التأويل مع الآيات المحكمات والأصول التي يجب أن ترجع إلى مدلولاتها هذه الآيات المتشابهات، وأن لا يصطدم هذا التأويل مع قواعد اللغة العربية وأحكامها، بحيث يتحمل اللفظ ذلك المعنى المصروف إليه حقيقة أو مجازا. والحق أنه ينبغي على من لم يهتد إلى رأي صريح في هذه المسألة التمسك بالتفويض وترك الوسوسة والتشكيك حتى لا يترك لنزغات الشيطان سبيلا إلى إيمانه وتصديقه بربه، وكل من خلص النية بينه وبين الله تعالى فاجتهد في هذا السبيل عن علم لا عن جهل، محاولا الوصول إلى الحق وما يطمئن إليه القلب، تاركا مزالق التشكيك، طارقا أبواب التحقيق، ماشيا على ضوء ما تملي عليه صحيح أدلة النقل وصريح أدلة العقل، فيجب أن لا ينكر عليه فيما بعد، سواء اختار الإثبات أو التأويل، لأنه لكل منهما سلف فهو يتابعه، أو حجة فهو متمسك بها، غير أنه يلزم على من اختار التأويل أن يكون تأويله بالشكل الذي يليق بذات الله تعالى وصفاته، ولا يقطع بأن ما قاله هو مراد الله تعالى وحده، في الوقت الذي يكون

احتمال إرادة غير ما ذكره قائم، مع أن الأقرب لروح الإسلام وعموم النصوص الدينية الواردة في هذا الباب، استخدام كل واحد من هذه المناهج الثلاثة كل في سياقه، وذلك حسب ما يقتضيه كمال ذاته وجلال صفاته تعالى، والله أعلم.وفي الختام: أوصي الباحثين بمزيد من العناية والاهتمام بتراث علماء هذه الأمة، وأخص بالذكر هنا ما تركه لنا الشيخ الباليساني من الكتب والرسائل العديدة والتي معظمها مخطوط لم تنشر بعد حتى الآن، فينبغي على الباحثين المخلصين أن يحولوا اهتمامهم صوب هذا التراث العظيم المقبوع داخل دهاليز المكتبات لإحيائه والمساهمة في إخراجه لترى النور وتستفيد الأمة مما فيه. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس المصادر والمراجع

لقد تم ترتيب فهرس المصادر والمراجع –بعد القرآن الكريم– كالآتي:.

1. ذكرت أولاً مؤلفات الشيخ الباليساني (المصادر) الذي هو موضوع هذه الدراسة، ثم ذكرت بعدها المراجع العامة.

٢– قمت بتقديم أسماء المؤلفين (أو الهيئات والمؤسسات) بحسب ترتيب الحروف الهجائية.

3–رتبت الأعلام القديمة بحسب لقب المؤلف أو كنيته؛ أما الحديثة فذكرتهم بأسمائهم.

4. راعيت لفظ أبو أو ابن عند الترتيب.

المصادر:

الباليساني (محمد بن طه بن علي ١٤١٥هـ):– حسن البيان في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط:١، ١٤٣٨هـ– ٢٠١٧م.

من كيمه (من أنا)، مخطوطة للشيخ الباليساني لم تطبع بعد محفوظة في مكتبة ابنه د. أحمد الباليساني، تحدث فيها الشيخ الباليساني عن سيرة حياته بالتفصيل.

٢. المراجع:

ابن بطة (أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري ت: ٣٨٧هـ):

– الإبانة الصغرى (الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة)، دار الأمر الأول– السعودية، تحقيق: أبي عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان.

ابن تيمية (تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن الحراني ت: ٧٢٨هـ):

– مجموع الفتاوى، تحقيق : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

– الإكليل في المتشابه والتأويل، خرج أحاديثه وعلق عليه: محمد الشيمي شحاتة، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع– أسكندرية، د.ط، د.ن.

– الفتوى الحموية الكبرى، تحقيق:حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي – الرياض، ط: ٢، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

– ابن عثيمين (أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد العثيمين الوهيبي التميمي ت: ١٤٢١هـ): مجموع الفتاوى ورسائل العثيمين، جمع وترتيب : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن – دار الثريا، د.ط، ١٤١٣هـ.

ابن قدامة المقدسي (أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي ت: ٦٢٠هـ):

– رسالة التنزيهات (ذم التأويل)، تحقيق: أحمد عدنان صالح الحمداني، مطبعة الجاحظ: بغداد، ١٩٨٩م.

– لمعة الإعتقاد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – السعودية، ط: ٢، ١٤٢٠هـ.

– الناظر وجنة المناظر، مؤسسة الريّان– بيروت، ط:٢، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ت: ٧٧٤هـ):

– تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

أبو يعلى القاضي (محمد بن الحسين بن الفراء البغدادي ت: ٤٥٨هـ):

– إبطال التأويلات لأخبار الصفات، تحقيق ودراسة: أبو عبد الله محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع، الكويت. ط: ١، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.

الأشعري (أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ت: ٣٢٤هـ):

– أصول أهل السنة والجماعة المسماة: برسالة أهل الثغر، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، المكتبة الأزهرية للتراث– القاهرة، ط: ١، ١٤٣٣هـ– ٢٠١٣.

الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: د. فوقية حسن محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط: ١، ١٣٩٧هـ_١٩٧٧م.

الباقلاني (القاضي أبي بكر بن محمد الطيب ت: ٤٠٣هـ):

- الإنصاف فيما يجلب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، إعداد وتقديم: الحبيب بن ظاهر، دار مكتبة المعارف- بيروت، ط:١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

- التمهيد، عني بنشره: الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٥٧م.

البغدادي (عبد القاهر بن طاهر التميمي ت: ٤٢٨هـ):

- أصول الدين، دار صادر- بيروت، عن طبعة مطبعة الدولة- بأستنبول، ط:١، ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.

البياضي (كمال الدين أحمد الحنفي ت: ١٠٩٨هـ):

- إشارات المرام، تحقيق وتعليق: يوسف عبد الرزاق، شركة ومكتبة المصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر- القاهرة، ط: ١، ١٣٦٨هـ- ١٩٤٩م.

البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي ت: ٤٥٨هـ):

- الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة – السعودية، ط: ١، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣م.

الترمذي (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، ت: ٢٧٩هـ):

- الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق : أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ط: ٢، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

الجويني (إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد ت: ٤٧٨):

- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الإعتقاد، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

حسن محمود عبد اللطيف الشافعي (الدكتور):

- المدخل لدراسة علم الكلام، مكتبة وهبة-القاهرة، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

- لمحات من الفكر الكلامي، دار البصائر- القاهرة، ط: ١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت: ٩١١هـ):

- الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، تحقيق: يوسف النبهاني، دار الفكر - بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

فتحي احمد عبد الرزاق (الدكتور):

موضوع: (التنزيه، التفويض، التشبيه)، ضمن موسوعة العقيدة الإسلامية، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف- مصر، إشراف وتقديم: أ.د. محمود حمدي زقزوق، مصر- القاهرة، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي ت: ٦٧١هـ):

- الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، د. ط، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

الماتريدي (أبي منصور محمد بن محمد بن محمود ت: ٣٣٣هـ):

- كتاب التوحيد، تحقيق: د. بكر طوبال أوغلي- د. محمد آروتشي، دار صادر، بيروت، ط: ٢، ٢٠١٠م.

محمد السيد الجليند (الدكتور)،-

- الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية- القاهرة، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

- قضية الألوهية بين الدين والفلسفة، المكتبة الأزهرية للتراث- الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٨م.

محمود عكام (الدكتور):

- الموسوعة الإسلامية الميسرة، دار صحارى- دمشق، د.ط، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ٣/ ٤٨٣).

النسفي، أبو البركات (عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين ت: ٧١٠هـ):

- شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة (الاعتماد في الإعتقاد)، دراسة وتحقيق: عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث- ط:١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م.

النووي (أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي ت: ٦٧٦هـ):

- المنهاج شرح صحيح مسلم بن حجاج، دار الكتاب العربي – بيروت، ط: ٢، ١٣٩٢ هـ - ١٩٨٢م.

هوامش البحث

(١) ينظر: الباليساني (محمد طه)، من كيمه (من أنا)، مخطوطة للشيخ الباليساني لم تطبع بعد تحدث فيها الشيخ الباليساني عن سيرة حياته، من ص: ٢١ وما بعدها.

٢- حسن الشافعي، لمحات من الفكر الكلامي، دار البصائر- القاهرة، ط: ١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، ص: ٢٢١.

٣- ابن قدامة المقدسي (موفق الدين)، رسالة التنزيهات (ذم التأويل)، تحقيق: أحمد عدنان صالح الحمداني، مطبعة الجاحظ: بغداد، ١٩٨٩م، ص: ٢٣- ٢٥.

٣- البيهقي، الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي- السعودية، ط: ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، ٢/ ١١٧.

٤- ينظر: لمعة الإعتقاد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – السعودية، ط: ٢، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، ص: ٧، قال ابن كثير: " يُسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك، والأوزاعي، والثوري، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم، من أئمة المسلمين قديما وحديثا، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل. والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه، و﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]" (تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ٤/ ٤٢٦- ٤٢٧).

٥- ذكر القرطبي في تعريف الآيات المحكمات والمتشابهات أنه " قال جابر بن عبد الله، وهو مقتضى قول الشعبي وسفيان الثوري وغيرهما: المحكمات من القرآن ما عرف تأويله وفهم معناه وتفسيره، والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله تعالى بعلمه دون خلقه،... قلت – أي القرطبي-: هذا أحسن ما قيل في المتشابه". (القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ٤/ ٩- ١٠).

٧- ومعنى التفويض هنا: التوقف عن تعيين المعنى القطعي لآيات الصفات التي يفهم منها التجسيم والتشبيه ورد العلم إلى الله تعالى، مع إثبات التنزيه ونفي التشبيه واعتقاد أنه ليس كمثله شيء. يقول القرطبي في تفسيره: " وقد عرف، أن مذهب السلف ترك التعرض لتأويلها مع قطعهم باستحالة ظواهرها، فيقولون أمروها كما جاءت"(٤/ ١٤).

٨- ينظر: فتحي أحمد عبد الرزاق، موسوعة العقيدة الإسلامية، مادة التفويض، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف- مصر، إشراف وتقديم: أ.د. محمود حمدي زقزوق، مصر- القاهرة، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، ص: ٣٣١.

٩- ابن قدامة المقدسي، لمعة الإعتقاد، ص: ٦-٧.

١٠- السابق، ص: ٥- ٦.

١١- روضة الناظر وجنة المناظر، مؤسسة الريّان- بيروت، ط:٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ١/ ٢١٦.

١٢- الإبانة الصغرى (الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة)، دار الأمر الأول- السعودية، تحقيق: أبي عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان. ، ص: ١٥٣.

١٣- ابطال التأويلات، لأخبار الصفات، تحقيق ودراسة: أبو عبد الله محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع، الكويت ، ط:١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م، ١/ ٤٥.

١٤- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار الكتاب العربي – بيروت، ط: ٢، ١٣٩٢ هـ - ١٩٨٢م، ٣/ ١٩.

١٥ – حتى وصل الأمر إلى أن سمى الشيخ ابن تيمية أهل التفويض بأهل التجهيل، وذلك حين قسم من لم يقل بإثبات معاني الصفات الخبرية إلى ثلاث طوائف هم: أهل التخييل وأهل التأويل وأهل التجهيل، وقال في وصف الأخير: " أما أهل التجهيل: فهم كثير من المنتسبين إلى السنة واتباع السلف، يقولون إن الرسول لم يعرف معانيَ ما أنزل الله إليه من آيات الصفات..." (مجموع الفتوى،، تحقيق : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ٥/ ٣٤).

١٦- ينظر: محمد السيد الجليند، الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية- القاهرة، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م، ص: ٧٩- ٨٠.

١٧- ينظر: ابن قدامة المقدسي، التنزيهات، ص: ٣٢- ٣٣.

١٨- البيهقي، الأسماء والصفات، ٢/ ٣٠٥.

١٩- رسالة التنزيهات، ص: ٣٤.

٢٠- ينظر: ابن تيمية، الإكليل في المتشابه والتأويل، خرج أحاديثه وعلق عليه: محمد الشيمي شحاتة، دار الإيمان- أسكندرية، ص: ٤٨.

٢٠- الفتوى الحموية الكبرى، تحقيق:حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي – الرياض، ط: ٢، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، ص: ٣٠٧.

٢١- ابن العثيمين (محمد بن صالح)، مجموع الفتاوى ورسائل العثيمين، جمع وترتيب : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن – دار الثريا، د.ط، ١٤١٣هـ، ١/ ١٩٤- ١٩٥.

٢٣- ابن قدامة المقدسي، رسالة التنزيهات، ص: ٣٢.

٢٤- وأشار الإمام الأشعري إلى هذه النقطة ، حيث بين أن الإشتراك بين الخالق والمخلوق في الأسماء لا يعني تشبههما في حقيقة المسمي، ونبه إلى ذلك بقوله: " ألا ترى أن وصف الباري بأنه موجود ووصف الإنسان بذلك لا يوجب تشابها بينهما، وإن كان قد اتفقا في حقيقة الموجود"(أصول أهل السنة والجماعة المسماة: برسالة أهل الثغر، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، ط: ١، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٣، ص: ١٣٢).

٢٥- ومع أن قياس الغائب على الشاهد قد أشيع استعماله لدى مختلف المدارس الكلامية بعد أن استعاروه من أصول الفقه والفقهاء في مباحث الاستدلال والعلة الجامعة بين الأصل والفرع، إلا أن هناك أسئلة جادة تواجه هذا القياس في مدى صحة استعمال هذا المنهج في مجال العقيدة وعلم الكلام، مع وجود الاختلاف الواضح بين مباحث وموضوعات كل منهما. (ينظر: د. حسن محمود الشافعي ، المدخل إلى دراسة علم الكلام، مكتبة وهبة-القاهرة، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م، ص: ١٦٤ وما بعده).

٢٦- السيوطي، الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، تحقيق: يوسف النبهاني، دار الفكر – بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، رقم الحديث: (١٠٢٥٨)، ٣/ ٥٨.

٢٦- الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، أبواب: صفة جهنم، باب ما جاء أن ناركم هذه جزء من سبعين جزءا من نار جهنم، رقم الحديث: (٢٥٨٩)، ٤/ ٧٠٩.

٢٨- ينظر: تفصيل ذلك: محمد السيد الجليند، قضية الألوهية بين الدين والفلسفة، المكتبة الأزهرية للتراث- الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٨م، ص: ٩٦- ٩٩.

٢٩- الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: د. فوقية حسن محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط: ١، ١٣٩٧هـ_١٩٧٧م، ص: 22، ويقول الإمام الأشعري في رسالة أهل الثغر: " وأن له تعالى يدين مبسوطتين... وأن يديه غير نعمته..."، (ص: ١٣٨).

٣٠- الباقلاني (القاضي أبي بكر بن محمد الطيب)، التمهيد، عني بنشره: الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٥٧م، ص: ٢٥٨.

٣١- ينظر: محمد السيد الجليند، في مقدمة رسالة أهل الثغر للإمام الأشعري، ص: ٥٩- ٦٠.

٣٢- الإنصاف فيما يجلب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، إعداد وتقديم: الحبيب بن ظاهر، دار مكتبة المعارف- بيروت، ط:١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م، ص: ١٤٥، ١٤٨.

٣٣- ينظر: الإنصاف، ص: ١٠٣.

٣٤- أصول الدين، دار صادر- بيروت، عن طبعة مطبعة الدولة- بأستنبول، ط:١، ١٣٤٦هـ – ١٩٢٨م، ص: ١١٠.

٣٥- كالإستواء: حيث يحتمل أوجه ثلاثة: الاستيلاء، والعلو والارتفاع، والإتمام (ينظر: كتاب التوحيد، تحقيق: د. بكر طوبال أوغلي- د. محمد آروتشي، دار صادر، بيروت، ط: ٢، ٢٠١٠م، ص: ١٣٥).

٣٦- ينظر: الماتريدي، المرجع السابق، ص: ١٣٨.

٣٧- التوحيد، ص: ١٣٨.

٣٨- الاعتماد في الإعتقاد، دراسة وتحقيق: عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث- ط:١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م، ص: ١٦٦، وينظر: الجويني، الإرشاد إلى قواعد الأدلة في أصول الإعتقاد، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م، ص: ٦٧-٧٠.

٣٩- ينظر: الباليساني، حسن البيان في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط:١، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م، ١/ ٦٤-٦٥.

٤٠- السابق، ص: ٦٦/١.

[٤١]- المصدر السابق، ٦٦/١-٦٧.

[٤٢] - الباطنية: وصف يطلق للفئة التي تقول: «إن النصوص الدينية لها معنيان: أحدهما ظاهر يفهمه الناس بواسطة اللغة، وبمعرفة أساليب الكلام، والثاني باطن لا يدركه إلا الذين اختصهم الله بهذه المعرفة، وهم يَصلُون إلى إدراك هذه المعاني المحجوبة عن عامة الناس بتعليم الله لهم مباشرة».(محمود عكام، الموسوعة الإسلامية الميسرة، دار صحارى- دمشق، د.ط، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ٣/ ٤٨٣).

[٤٣]- حسن البيان في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط:١، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م، ١/ ٦١-٦٢.

[٤٤]- حسن البيان، ١/ ٦٣.

[٤٥]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

[٤٦]- حسن البيان، ٦٢/١.

[٤٧]- حسن البيان في تفسير القرآن، ٦٥/١.

[٤٨]- إشارات المرام في كلام الإمام، ص: ٣٢-٣٣.

[٤٩]- حسن البيان، ١/ ٦٢.

[٥٠]- حسن البيان في تفسير القرآن، ٥/ ٢٤٠٦.

[٥١]- المصدر السابق، ٥/ ٢٤٢٦

[٥٢]- المصدر السابق، ٦/ ٢٠٩٣.

[٥٣]- حسن البيان: ١٥٩٠/٤.